

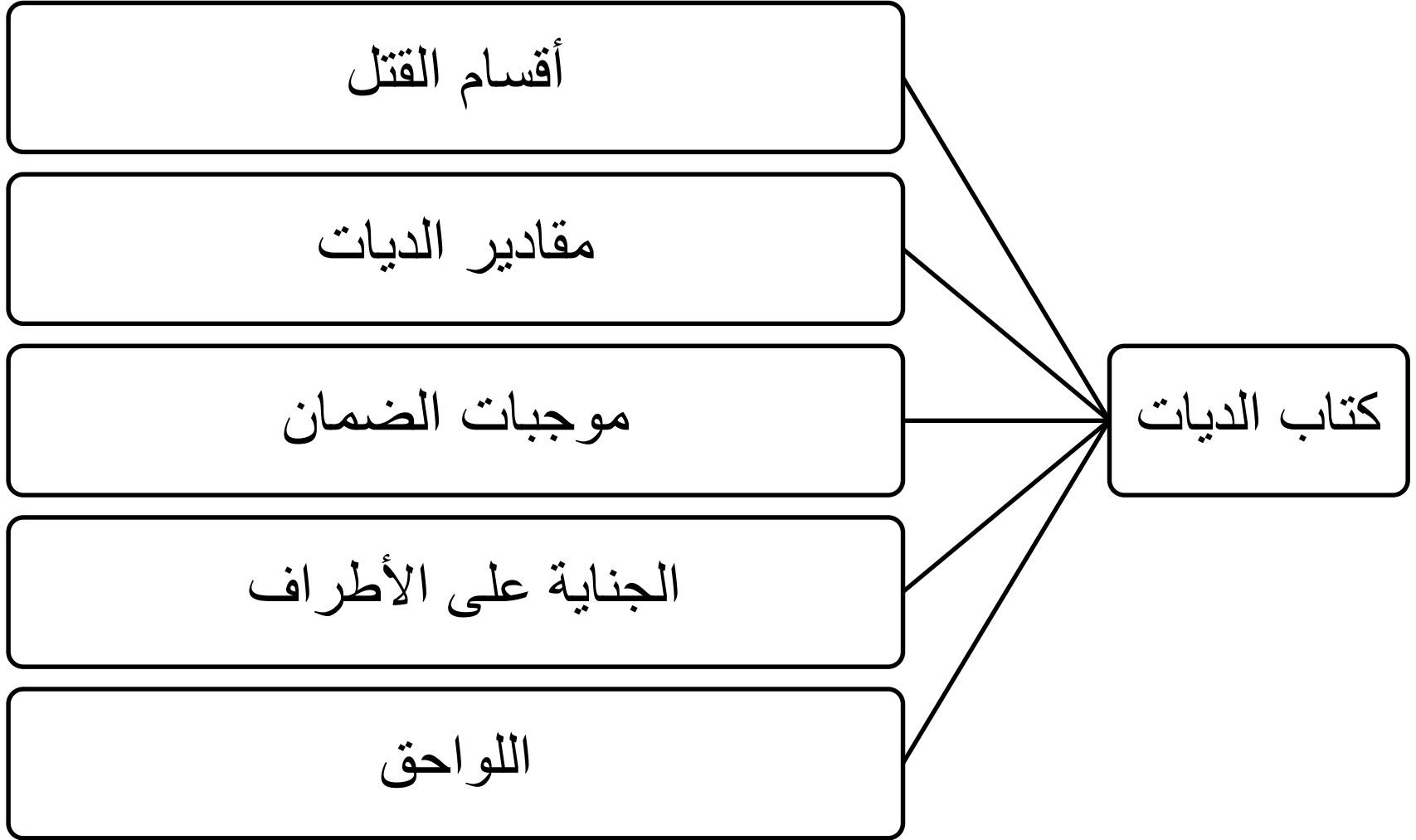
# خارج الفقہ

۱۰ کتاب الديات ۱۴۰۴-۹-۱۹

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

- كتاب الديات
- و هي جمع الدية بتخفيف الياء، و هي المال الواجب بالجناية على الحر في النفس أو ما دونها، سواء كان مقدرًا أولًا، و ربما يسمى غير المقدر بالأرث و الحكومة، و المقدر بالدية،

- و النظر فيه في أقسام القتل و مقادير الديات و موجبات الضمان و الجنائية على الأطراف و اللواحق.



## القول في أقسام القتل

- القول في أقسام القتل
- مسألة ١ القتل إما عمد محض أو شبيهه عمد أو خطأ محض

## موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الدييات

- مسألة ٢ يتحقق العمد بلا إشكال بقصد القتل بفعل يقتل بمثله نوعا، وكذا بقصد فعل يقتل به نوعا وإن لم يقصد القتل، بل الظاهر تحققه بفعل لا يقتل به غالبا رجاء تحقق القتل كمن ضربه بالعصا برجاء القتل فاتفق ذلك.

## العمد المحض

- مسألة ٣ إذا قصد فعلا لا يحصل به الموت غالبا و لم يقصد به القتل كما لو ضربه بسوط خفيف أو حصاة و نحوهما فاتفق القتل فهل هو عمد أو لا؟ فيه قولان، أشبههما الثاني.\*

- \* راجع إلى مسألة ٥

## العمد المحض

- مسألة ٤ لو ضربه بعصا و لم يقلع عنه حتى مات فهو عمد و إن لم يقصد به القتل،
- و كذا لو منعه من الطعام أو الشراب في مدة لا يحتمل فيها البقاء،
- و لو رماه فقتله فهو عمد و إن لم يقصده.

- مسألة ٥ شبيه العمد ما يكون **قاصدا للفعل** الذي لا يقتل به غالبا غير قاصد للقتل، كما ضربه تأديبا بسوط و نحوه فاتفق القتل،
- و منه علاج الطبيب إذا اتفق منه القتل مع مباشرته العلاج،
- و منه الختان إذا تجاوز الحد
- و منه الضرب عدوانا بما لا يقتل به غالبا من دون قصد القتل.

- مسألة ٦ يلحق بشبيه العمد لو قتل شخصا باعتقاد كونه مهدور الدم أو باعتقاد القصاص فبان الخلف أو بظن أنه صيد فبان إنسانا.

## الخطأ المحض

- مسألة ٧ الخطأ المحض المعبر عنه بالخطأ الذي لا شبهة فيه هو أن **لا يقصد الفعل و لا القتل** كمن رمى صيدا أو ألقى حجرا فأصاب إنسانا فقتله، و منه ما لو رمى إنسانا مهدور الدم فأصاب إنسانا آخر فقتله.

- مسألة ٨ يلحق بالخطأ محضا فعل الصبي و المجنون شرعا

## أقسام الجناية على الأطراف

- مسألة ٩ تجرى الأقسام الثلاثة في الجناية على الأطراف أيضا، فمنها عمد، و منها شبه عمد، و منها خطأ محض.

## القول فى مقادير الديات

- القول فى مقادير الديات
- مسألة ١ فى قتل العمد حيث يتعين الدية\* أو يصلح عليها مطلقا
- \* أى الموارد التى لا يمكن قصاص القاتل و إن كان القتل قتل عمد كما إذا كان القاتل أبا المقتول.

## القول في مقادير الديات

• مائة إبل \*\*\* أو مائة بقرة أو ألف شاة أو مائة حلة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم.

• \*\*\* الظاهر أن الأصل في دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوى قيمتهما في زمن النص و كان أسهل للتأدية فتأمل.

## شروط الأنعام الثلاثة

- مسألة ٢ يعتبر في الإبل أن تكون مسنة، و هي التي كملت الخامسة و دخلت في السادسة، و أما البقرة فلا يعتبر فيها السن و لا الذكورة و الأنوثة و كذا الشاء، فيكفي فيهما ما يسمى البقرة أو الشاء، و الأحوط اعتبار الفحولة في الإبل و إن كان عدم الاعتبار لا يخلو من قوة.

## الحلۃ و الدینار و الدرہم

- مسأله ۳ الحلۃ ثوبان، و الأحوط أن تكون من برود الیمن، و الدینار و الدرہم هما المسکوکان، و لا یکفی ألف مثقال ذهب أو عشرة آلاف مثقال فضة غیر مسکوکین.

• مسألة ٤ الظاهر أن الستة على سبيل التخيير، و الجاني مخير بينها، و ليس للولى الامتناع عن قبول بذله، لا التنويع بأن يجب على أهل الإبل الإبل و على أهل الغنم الغنم و هكذا، فلاهل البوادي أداء أى فرد منها، و هكذا غيرهم و إن كان الأحوط التنويع.\*

• \* قد مر أن الأصل فى دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوى قيمتهما فى زمن النص و كان أسهل للتأدية فالتخيير لا بد أن يلحظ فيه ذلك فتأمل.

## أن الستة أصول في نفسها

- مسألة ٥ الظاهر أن الستة أصول في نفسها\*، و ليس بعضها بدلا عن بعض و لا بعضها مشروطا بعدم بعض، و لا يعتبر التساوي في القيمة و لا التراضي، فالجاني مخير في بذل أيها شاء.
- \* قد مر أن الأصل في دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوي قيمتهما في زمن النص و كان أسهل للتأدية فتأمل.

## القول فى مقادير الديات

- مسألة ٦ يعتبر فى الأنعام الثلاثة هنا و فى قتل شبيه العمد و الخطأ المحض السلامة من العيب و الصحة من المرض، و لا يعتبر فيها السمن، نعم الأحوط أن لا تكون مهزولة جدا و على خلاف المتعارف، بل لا يخلو ذلك من قوة،

## القول في مقادير الديات

• و في الثلاثة الآخر السلامة من العيب\*،

• \* قد مر أن الأصل في دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوي قيمتهما في زمن النص و كان أسهل للتأدية فلا إشكال في عيب البدل إذا كانت قيمته مساوياً للأصل و تقبله الولي فتأمل.

## القول فى مقادير الديات

- فلا تجزى الحلة المعيوبه، و لا الدينار و الدرهم المغشوشان أو المكسوران، و يعتبر فى الحلة أن لا تقصر عن الثوب، فلا تجزى الناقصة عنه بأن يكون كل من جزأىها بمقدار ستر العورة، فإنه لا يكفى.

## تستأدى دية العمد في سنة واحدة

- مسألة ٧ تستأدى دية العمد في سنة واحدة، و لا يجوز له التأخير إلا مع التراضي، و له الأداء في خلال السنة أو آخرها، و ليس للولي عدم القبول في خلالها، فدية العمد مغلظة بالنسبة إلى شبه العمد و الخطأ المحض في السن في الإبل و الاستيفاء كما يأتي الكلام فيهما.

## القول فى مقادير الديات

- مسألة ٨ للجاني أن يبذل من إبل البلد أو غيرها، أو يبذل من إبله أو يشتري أدون أو أعلى مع وجدان الشرائط من الصحة و السلامة و السن فليس للولى مطالبة الأعلى أو مطالبة الإبل المملوك له فعلا.

لا يجب على الولي قبول القيمة السوقية عن الأصناف

- مسألة ٩ لا يجب على الولي قبول القيمة السوقية عن الأصناف لو بذلها الجاني مع وجود الأصول، و لا على الجاني أداؤها لو طالبها الولي مع وجودها، نعم لو تعذر جميع الأصناف و طالب الولي القيمة تجب أداء قيمة واحدة منها، و الجاني مخير في ذلك، و ليس للولي مطالبة قيمة أحدها المعين \*.

لا يجب على الولي قبول القيمة السوقية عن  
الأصناف

• \* قد مر أن الأصل في دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوي قيمتهما في زمن النص و كان أسهل للتأدية و لا يجب للولي قبول البدل و لا على الجاني أدائه فتأمل.

## الظاهر عدم أجزاء التلفيق

- مسألة ١٠ الظاهر عدم أجزاء التلفيق بأن يؤدي مثلا نصف المقدار ديناراً و نصفه درهماً، أو النصف من الإبل و النصف من غيرها.

## جواز النقل إلى القيمة مع تراضيها

- مسألة ١١ الظاهر جواز النقل إلى القيمة مع تراضيها،
- كما أن الظاهر جواز التلفيق بأن يؤدي نصف المقدر أصلاً و عن نصفه الآخر من المقدر الآخر قيمة عنه لا أصلاً.

## الدية على الجاني

- مسألة ١٢ هذه الدية على الجاني، لا على العاقله و لا على بيت المال سواء تصالحا على الدية و تراضيا بها
- أو وجبت ابتداء كما في قتل الوالد ولده و نحوه مما تعينت الدية.

## دية شبيه العمد

- مسألة ١٣ دية شبيه العمد هي الأصناف المتقدمة، و كذا دية الخطأ، و يختص العمد بالتغليظ في السن في الإبل و الاستيفاء كما تقدم.

## اختلفت الأخبار و الآراء في دية شبهه العمد

- مسألة ١٤ اختلفت الأخبار و الآراء في دية شبهه العمد،
- ففي رواية أربعون خلفه أى الحامل، وثنية، و هي الداخلة في السنة السادسة، و ثلاثون حقة، و هي الداخلة في السنة الرابعة، و ثلاثون بنت لبون، و هي الداخلة في السنة الثالثة،

## اختلفت الأخبار و الآراء في دية شبهه العمد

- و في أخرى ثلاث و ثلاثون حقة و ثلاث و ثلاثون جذعة، و هي الداخلة في السنة الخامسة و أربع و ثلاثون ثنية كلها طروقة، أي البالغة ضراب الفحل أو ما طرقها الفحل فحملت،

اختلفت الأخبار و الآراء في دية شبهه العمد

- و في ثلاثة بدل كلها طروقة كلها خلفه،
- و في رابعة جمع بينهما فقال كلها خلفه من طروقة الفحل إلى غير ذلك،
- فالقول بالتخير للجاني بينها غير بعيد، لكن لا يخلو من إشكال\*، فالأحوط التصالح\*\*، و للجاني الأخذ بأحوطها.
- \* بل الظاهر خلوه من الإشكال.
- \*\* مستحباً خلافاً لما يظهر من الماتن.

هذه الدية أيضا من مال الجاني لا العاقلة

- مسألة ١٥ هذه الدية أيضا من مال الجاني لا العاقلة،
- فلو لم يكن له مال استسعى أو أمهل إلى الميسرة كما  
في سائر الديون، و لو لم يقدر عليها ففي كونها على  
بيت المال احتمال\*.

• \* الظاهر كونها على بيت المال من دون إشكال.

الأحوط للجاني أن لا يؤخر هذه الدية عن سنتين

- مسألة ١٦ الأحوط للجاني أن لا يؤخر هذه الدية عن سنتين، و الأحوط للولي أن يمهله إلى سنتين، و إن لا يبعد أن يقال تستأدى في سنتين\*.

- \* هذا هو المشهور بين الأصحاب و لكن الظاهر أنه لا دليل عليه، و أن الدية تستوفى في ثلاث سنوات.

## لو قلنا بلزوم إعطاء الحوامل

• مسألة ١٧ لو قلنا بلزوم إعطاء الحوامل لو اختلف الولى و من عليه الدية فى الحمل فالمرجع أهل الخبرة، و لا يعتبر فيه العدالة، و تكفى الوثاقه و اعتبار التعدد أحوط و أولى، \* و لو تبين الخطأ لزوم الاستدراك، و لو سقط الحمل أو وضع الحامل أو تعيب ما يجب أدائه فإن كان قبل الإقباض يجب الأبدال، و إلا فلا.

• \* و إن كان عدم اعتباره أقوى.

## في دية الخطأ روايتان

- مسألة ١٨ في دية الخطأ روايتان: **أولاهما** ثلاثون حقة و ثلاثون بنت لبون و عشرون بنت مخاض - و هي الداخلة في السنة الثانية - و عشرون ابن لبون، و **الأخرى** خمس و عشرون بنت مخاض و خمس و عشرون بنت لبون و خمس و عشرون حقة و خمس و عشرون جذعة، و لا يبعد ترجيح الأولى و يحتمل التخيير، و الأحوط التصالح.\*

- \* الأقوى التخيير.

دية الخطأ المحض مخففة عن العمد و شبيهه

• مسألة ١٩ دية الخطأ المحض مخففة عن العمد و شبيهه في سن الإبل و صفتها لو اعتبرنا الحمل في شبيهه، و في الاستيفاء فإنها تستأدى في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها\*، و في غير الإبل من الأصناف الآخر المتقدمة لا فرق بينها و بين غيرها.

• \* قد مر الإشكال فيه و أنهما سيان من هذه الجهة.

## تستأدى الدية

- مسألة ٢٠ تستأدى الدية في سنة أو سنتين أو ثلاث سنين \* على اختلاف أقسام القتل، سواء كانت الدية تامة كدية الحر المسلم، أو ناقصة كدية المرأة و الذمي و الجنين أو دية الأطراف.
- \* قد مر أن الدية تستأدى في سنة أو ثلاث سنين.

- مسألة ٢١ قيل: إن كان دية الطرف قدر الثلث أخذ في سنة واحدة في الخطأ، وإن كان أكثر حل الثلث بانسلاخ الحول، و حل الزائد عند انسلاخ الثاني إن كان ثلثا آخر فما دون، و إن كان أكثر حل الثلث عند انسلاخ الثاني و الزائد عند انسلاخ الثالث، و فيه تأمل و إشكال، بل الأقرب التوزيع إلى ثلاث سنين.

## دية قتل الخطأ على العاقلة

- مسألة ٢٢ دية قتل الخطأ على العاقلة\* بتفصيل يأتي إن شاء الله تعالى و لا يضمن الجاني منها شيئاً، و لا ترجع العاقلة على القاتل.

- \* هذا مخصوص بما إذا كان هناك نظام قبلي و طائفي وإلا فالدية على بيت المال لو لم يكن ضمان جريرة أو عقد تأمين.

## لو ارتكب القتل في أشهر الحرم

- مسألة ٢٣ لو ارتكب القتل في أشهر الحرم: رجب و ذى القعدة و ذى الحجة و المحرم فعليه الدية و ثلث من أى الأجناس كان تغليظا، و كذا لو ارتكبه في حرم مكة المعظمة\*، و لا يلحق بها حرم المدينة المنورة و لا سائر المشاهد المشرفة، و لا تغليظ في الأطراف و لا في قتل الأقارب.
- \* على الأحوط.

## لو رمى و هو فى الحل

- مسألة ٢٤ لو رمى و هو فى الحل بسهم و نحوه إلى من هو فى الحرم فقتله فيه لزمه التغليظ\*، و لو رمى و هو فى الحرم إلى من كان فى الحل فقتله فيه فالظاهر أنه لم يلزمه، و كذا لو رماه فى الحل فذهب إلى الحرم و مات فيه أو العكس لم يلزمه، كان الرامى فى الحل أو الحرم.
- \* على الأحوط.

## لو قتل خارج الحرم و التجأ إليه

- مسألة ٢٥ لو قتل خارج الحرم و التجأ إليه لا يقتص منه فيه، لكن ضيق عليه في المأكل و المشرب إلى أن يخرج منه، فيقاد منه، و لو جنى في الحرم اقتص منه فيه، و يلحق به المشاهد المشرفة على رأى\*.
- \*الإلحاق مبنى على الإحتياط المستحب.

## القول فى مقادير الديات

- مسألة ٢٦ ما ذكر من التقادير دية الرجل الحر المسلم، و أما دية المرأة الحرة المسلمة فعلى النصف من جميع التقادير المتقدمة، فمن الإبل خمسون و من الدنانير خمسمائة، و هكذا.

## حكم المرأة و الرجل فى الجراح قصاصا و دية

- مسألة ٢٧ تتساوى المرأة و الرجل فى الجراح قصاصا و دية حتى تبلغ ثلث دية الحر، فينتصف بعد ذلك ديتها، فما لم تبلغ الثلث يقتص كل من الآخر بلا رد، فإذا بلغت يقتص للرجل منها بلا رد، و لها من الرجل مع الرد، و لا يلحق بها الخنثى المشكل.

## حکم المرأة و الرجل فی الجراح قصاصا و دية

- « ١ » ٤٤ باب أن دية أعضاء الرجل و المرأة سواء إلى أن يبلغ ثلث الدية فتضاعف دية أعضاء الرجل

## حکم المرأة و الرجل فی الجراح قصاصا و دية

• ۳۵۷۶۲ - ۱ - «۲» محمد بن یعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه و عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله ع ما تقول في رجل - قطع إصبعاً من أصابع المرأة كم فيها - قال عشرة من الأبل - قلت قطع اثنتين «۳» قال عشرون - قلت قطع ثلاثاً قال ثلاثون -

## حکم المرأة و الرجل فی الجراح قصاصا و دية

• قُلْتُ قَطَعَ أَرْبَعًا قَالَ عَشْرُونَ - قُلْتُ سَبْحَانَ اللَّهِ يَقْطَعُ ثَلَاثًا فَيَكُونُ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ - وَ يَقْطَعُ أَرْبَعًا فَيَكُونُ عَلَيْهِ عَشْرُونَ - إِنْ هَذَا كَانَ يَبْلُغُنَا وَ نَحْنُ بِالْعِرَاقِ فَنَبْرَأُ مِمَّنْ قَالَهُ - وَ نَقُولُ الَّذِي جَاءَ بِهِ شَيْطَانٌ - فَقَالَ مَهْلًا يَا أَبَانَ هَذَا حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ص - إِنْ الْمَرْأَةُ تَعَاقَلَ «٤» الرَّجُلُ إِلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ - فَإِذَا بَلَغَتْ الثَّلَاثَ رَجَعَتْ إِلَى النِّصْفِ - يَا أَبَانَ إِنَّكَ أَخَذْتَنِي بِالْقِيَاسِ - وَ السَّنَةُ إِذَا قِيسَتْ مُحَقِّقِ الدِّينِ.

## حكم المرأة و الرجل في الجراح قصاصا و دية

• وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ «٥» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ مِثْلَهُ «٦».

## حکم المرأة و الرجل فی الجراح قصاصا و دية

• ۳۵۷۶۳ - ۲ - «۷» محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد عن الحسن «۱» و عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألته عن جراحة النساء فقال - الرجال و النساء في الدية سواء حتى تبلغ الثلث - فإذا جازت الثلث فإنها مثل نصف دية الرجل.

## حكم المرأة و الرجل فى الجراح قصاصا و دية

- (١) - الباب ٤٤ فيه ٣ أحاديث
- (٢) - الكافي ٧ - ٢٩٩ - ٦.
- (٣) - فى المصدر - اثنين.
- (٤) - فى المصدر - تقابل.
- (٥) - التهذيب ١٠ - ١٨٤ - ٧١٩.
- (٦) - الفقيه ٤ - ١١٨ - ٥٢٣٩.
- (٧) - التهذيب ١٠ - ١٨٤ - ٧٢٢.
- (١) - فى المصدر زيادة - عن زرعة.

## القول فى مقادير الديات

- مسألة ٢٨ جميع فرق المسلمين المحقة و المبطله متساوية فى الدية إلا المحكوم منهم بالكفر النواصب و الخوارج و الغلاة مع بلوغ غلوهم الكفر.

## دية ولد الزنا

- مسألة ٢٩ دية ولد الزنا إذا أظهر الإسلام بعد بلوغه بل بعد بلوغه حد التمييز دية سائر المسلمين، و في ديته قبل ذلك تردد.

## دية ولد الزنا

• بَابُ دِيَّةِ وُلْدِ الزَّانَا

• ٥٣٤٠ في رواية جعفر بن بشير عن بعض رجاله قال سألت أبا عبد الله ع عن دية ولد الزنا قال ثمانمائة درهم مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسي

## دية ولد الزنا

• ٦٨٦

• ٢ • يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال سألته فقلت له جعلت فداك كم دية ولد الزنا قال يعطى الذي أنفق عليه ما أنفق عليه قلت فإنه مات وله مال من يرثه قال الإمام

## دية ولد الزنا

- «٦» ١٥ باب دية ولد الزنا
- ١ - ٣٥٥ - ١ - «٧» محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الرحمن بن حماد عن عبد الرحمن بن عبد الحميد عن بعض موالیه قال: قال لي أبو الحسن ع دية ولد الزنا دية اليهودي ثمانمائة درهم.

## دية ولد الزنا

• ٢٠٣٥٥ - ٢ - «٨» و عنه عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن بعض رجاله قال: سألت أبا عبد الله ع عن دية ولد الزنا - قال ثمانمائة درهم - مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسي.

• و رواه الصدوق بإسناده عن جعفر بن بشير مثله «١».

- 
- (١) - التهذيب ١٠ - ١٨٧ - ٧٣٧، والاستبصار ٤ - ٢٦٩ - ١٠١٩.
- (٢) - الفقيه ٤ - ١٢٢ - ٥٢٥٢.
- (٣) - راجع الفقيه ٤ - ١٢٢ - ٥٢٥٤ ذيل ٥٢٥٤.
- (٤) - مر في أكثر أحاديث الباب ١٣ من هذه الأبواب.

## دية ولد الزنا

- (٥) - مر في الحديث ٥ من الباب ٤٧ من أبواب قصاص النفس، و في الباب ٨ من أبواب قصاص الطرف.
- (٦) - الباب ١٥ فيه ٤ أحاديث
- (٧) - التهذيب ١٠ - ٣١٥ - ١١٧١.
- (٨) - التهذيب ١٠ - ٣١٥ - ١١٧٢.
- (١) - الفقيه ٤ - ١٥٣ - ٥٣٤٠.

## دية ولد الزنا

• ٣٥٥٠٣ - ٣ - «٢» و بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ  
 الصَّفَّارِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَادٍ  
 عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ جَعْفَرِ ع قَالَ: قَالَ: دِيَةٌ  
 وَلَدِ الزَّانَا دِيَةُ الدَّمِيِّ ثَمَانِمِائَةَ دِرْهَمٍ.

## دية ولد الزنا

• ٣٥٥٠٤ - ٤ - «٣» وَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَوَارِيثِ حَدِيثُ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ  
دِيَةِ وُلْدِ الزَّانَا - قَالَ يُعْطَى الَّذِي أَنْفَقَ عَلَيْهِ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ.

## دية ولد الزنا

• أقول: لعله ع ذكر حكم النفقة و ترك الأجواب عن حكم الدية لمصلحة أخرى و يمكن الحمل على عدم إظهاره الإسلام.

• (٢) - التهذيب ١٠ - ٣١٥ - ١١٧٤.

• (٣) - تقدم في الحديث ٣ من الباب ٨ من أبواب ميراث ولد الملاعنة.

## دية ولد الزنا

- [مسألة ٢١٤: المشهور بين الأصحاب أن دية ولد الزنا إذا كان محكوماً بالإسلام دية المسلم]
- (مسألة ٢١٤): المشهور بين الأصحاب أن دية ولد الزنا إذا كان محكوماً بالإسلام دية المسلم، و قيل: إن ديته ثمانمائة درهم، و هو الأقرب (١).

## دية ولد الزنا

- (١) بيان ذلك: أنَّ المعروف و المشهور بل في الجواهر: عدم وجدان الخلاف بين من تأخَّر عن المصنَّف «٢» أنَّ دية ولد الزنا دية المسلم إذا أظهر الإسلام، لإطلاقات الأدلَّة.

•  

---

(١) الوسائل ٢٩: ٣٥٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٤

ح ١.

• (٢) جواهر الكلام ٤٣: ٣٣.

## ديه ولد الزنا

- و خالف في ذلك صريحاً الصدوق و السيد المرتضى (قدس سرهما) من المتقدمين، فاختارا أن ديته ثمانمائة درهم «١»، و قواه في مفتاح الكرامة «٢».
- و توقف في المسألة المحقق الأردبيلي (قدس سره) و الشهيد في غاية المراد «٣».
- و ما اختاره الصدوق و المرتضى (رحمهما الله) و من تبعهما هو الأظهر.

## دية ولد الزنا

• و تدلّ عليه معتبرة إبراهيم بن عبد الحميد عن جعفر (عليه السلام)، قال: «قال: دية ولد الزنا دية الذمي ثمانمائة درهم» «٤».

• و لا يضرّ كون عبد الرحمن بن حمّاد في سندها، لأنّه و إن لم يوثق في كتب الرجال إلّا أنّه وارد في أسناد كامل الزيارات، فهو ثقة، و له كتاب روى عنه جماعة، منهم: ابن أبي عمير و إبراهيم بن هاشم و البرقي و أحمد بن محمد بن عيسى.

## دية ولد الزنا

- و قال في مفتاح الكرامة: الحديث إما حسن أو موثق أو قوى.
- و تؤيد ذلك رواية عبد الرحمن بن عبد الحميد عن بعض مواليه، قال: قال لى أبو الحسن (عليه السلام): «دية ولد الزنا دية اليهودى ثمانمائة درهم» «٥».

## دية ولد الزنا

- ورواية جعفر بن بشير عن بعض رجاله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دية ولد الزنا «قال: ثمانمائة درهم مثل دية اليهودي و النصراني و المجوسي» «٦».

(١) المقنع: ٥٣٠، الانتصار: ٥٤٤.

• (٢) مفتاح الكرامة ١٠: ٣٦٦.

• (٣) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٢٢ ٣٢٤.

## دية ولد الزنا

- (٤) الوسائل ٢٩: ٢٢٣ / أبواب ديات النفس ب ١٥ ح ٣.
- (٥) الوسائل ٢٩: ٢٢٢ / أبواب ديات النفس ب ١٥ ح ١.
- (٦) الوسائل ٢٩: ٢٢٢ / أبواب ديات النفس ب ١٥ ح ٢.

## ديه ولد الزنا

- و أمّا ما قيل من أنّ رواية جعفر بن بشير معتبرة، نظراً إلى ما قاله النجاشي من أنه يروى عن الثقات و هم رَوَوْا عنه «١».
- فقد ذكرنا ما فيه في مدخل كتابنا: معجم رجال الحديث، الصفحة (٦٨).

## ديه ولد الزنا

- بقى هنا شيء: و هو أنَّ عبد اللّٰه بن سنان روى في الصحيح عن أبي عبد اللّٰه (عليه السلام)، قال: سألته فقلت له: جعلت فداك، كم دية ولد الزنا؟ «قال: يعطى الذى أنفق عليه ما أنفق» الحديث «٢».

## دية ولد الزنا

• و هذه الصحيحة تدلّ على أنّه كان المرتكز في ذهن عبد اللّٰه بن سنان أنّ دية ولد الزنا مغايرة لدية الحرّ المسلم، و لذا سأل عن مقدارها، و يظهر من الجواب و عدم بيان أنّ دية المسلم الحرّ: ثبوت المغايرة. و أمّا ما فيها من لزوم الاعتبار بالمقدار الذي أنفقه المنفق عليه فلا بدّ من ردّ علمه إلى أهله، لمخالفته للإجماع القطعي، و لعلّ إجمال الجواب كان لمصلحة هناك.

## دية ولد الزنا

- (٢) ذكر الماتن (قدس سره) إن دية ولد الزنا إذا أظهر الإسلام هي دية المسلم كما ذكره المحقق في الشرائع و عن بعض نسبته إلى الأكثر و آخر إلى المشهور و ثالث إلى جمهور الأصحاب لثبوت إسلامه بإظهاره الإسلام الذي من ضرورة المذهب بل الدين وجوب قبوله ممن يحصل منه ما لم يعلم خلافه فيندرج حينئذ في المسلمين و يجرى عليه أحكامهم.

## دية ولد الزنا

- نعم عن الصدوق و السيد المرتضى <sup>١</sup> من المتقدمين المخالفة في ذلك صريحاً حيث اختار إن ديته ثمانمائة درهم و قواه في محكي مفتاح الكرامة و توقف في المسألة المحقق الأردبيلي و الشهيد في غاية المرام

## دية ولد الزنا

- و استظهره بعض الأعلام (قدس سرهم) نظراً إلى موثقة إبراهيم بن عبد الحميد عن جعفر (عليه السلام) قال قال دية ولد الزنا دية الذمي ثمانمائة درهم «١». و قال في محكي مفتاح الكرامة الحديث إما حسن أو موثق أو قوى، و الإشكال إنما هو بلحاظ وقوع عبد الرحمن بن حماد في سندها مع أنه واقع في اسناد كتاب كامل الزيارات فله توثيق عام و ليس في مقابله قدح خاص.

## دية ولد الزنا

- و تؤيد الرواية مرسله عبد الرحمن بن عبد الحميد عن بعض مواليه قال: قال لى أبو الحسن (عليه السلام) دية ولد الزنا دية اليهودى ثلاثمائة درهم «٢».
- و كذا تؤيدها مرسله جعفر بن بشير عن بعض رجاله قال سألت أبا عبد اللّٰه (عليه السلام) عن دية ولد الزنا قال ثمانمائة درهم مثل دية اليهودى و النصرانى و المجوسى «٣».

## دية ولد الزنا

• و هنا رواية أُخرى صحيحة لعبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سألته عن دية ولد الزنا قال يعطى الذى أنفق عليه ما أنفق عليه «٤». قال صاحب الوسائل لعله (عليه السلام) ذكر حكم النفقة و ترك الجواب عن حكم الدية لمصلحة أُخرى و يمكن الحمل على عدم إظهاره الإسلام.

## دية ولد الزنا

- و السؤال بنفسه يشعر بأن في ذهن السائل كان المرتكز مغايرة دية ولد الزنا لدية الحر المسلم غير ولد الزنا و لا بد من رد علم الجواب إلى أهله.

## دية ولد الزنا

- (١) الوسائل: أبواب ديات النفس، الباب الخامس عشر،  
ح ٣.
- (٢) الوسائل: أبواب ديات النفس، الباب الخامس عشر،  
ح ١.
- (٣) الوسائل: أبواب ديات النفس، الباب الخامس عشر،  
ح ٢.
- (٤) الوسائل: أبواب ديات النفس، الباب الخامس عشر،  
ح ٤.

## دية ولد الزنا

- وكيف كان فلا بد في المسألة **أولاً** من مراعاة إن ولد الزنا بعد إظهاره الإسلام سيما بعد البلوغ يكون مسلماً و **ثانياً** مراعاة إطلاق الأدلة الواردة في دية الحر المسلم الشامل لولد الزنا أيضاً و **ثالثاً** مراعاة الروايات الواردة في ولد الزنا سيما و قد عرفت إن بعضها معتبر يصح الاحتجاج بها **فاللزام الأخذ بالأخيرة لأنها بمنزلة المقيدة للإطلاق فتدبر.**

## دية ولد الزنا

- و لا شبهة في إنه إذا كان الإظهار بعد البلوغ الشرعي يجرى عليه ما ذكر
- و أمّا إذا كان الإظهار بعد بلوغه حدّ التميز و قبل البلوغ الشرعي ففي المتن حكمه أيضاً دية سائر المسلمين و الوجه فيه إنه مع وجود التميز و الفرض إظهار الإسلام هو مسلم يجرى عليه أحكامه و لم يدل دليل على الخلاف

## دية ولد الزنا

- و التبعية القهرية مضافاً إلى أنها لم يدل دليل عليها مع إنه لا يكون المفروض كفر الوالد و مجرد كونه ولد الزنا لا يقتضى ذلك نعم فى الدية قبل ذلك تردد ينشأ من عدم التمييز فلا فائدة لإظهار إسلامه و من إن كل مولود يولد على الفطرة فلا يكون غير مسلم.